Belady
An Island for humanity
أسر مصرية تحت وطأة الاستبداد
١٥ مايو ٢٠٢١

# أسرٌ مصريّة تحت وطأة الاستبداد

**بلادي : جزيرة الإنسانيّة -- منظمة حقوقية تدعم المرأة المصرية منذ ٢٠١٧**

تعمل بلادي على تفكيك البنية المؤسسية للعنف والظلم من خلال توثيق انتهاكات النظام المصري ضد المرأة والطّفل وتوعية المجتمع الوطني والدولي وأصحاب القرار بها. كما تقوم بالضغط والمناصرة من أجل تعديل التشريعات التي تقنّن الانتهاكات مع مناشدة السّلطات لتفعيل القوانين المهجورة، والتي بتطبيقها يمكن حماية الحقوق والحريات. توفر بلادي سبل الحماية والدعم القانوني والنفسي للنساء والأطفال المصريين/ات المعتقلين/ات على خلفية قضايا سياسية.

CC BY NC SA

## ملخص

يستخرج هذا البحث من المعطيات الرقمية التي تجمعها بلادي محتوى إحصائي عن إنتهاكات حقوق الإنسان التي تتعرض لها الأسرة المصرية من خلال اعتقال عدد من أفرادها على خلفية قضايا سياسية ثم التنكيل المتواصل لهم/هن. وفي إطار اليوم الدولي للأسر ١٥ مايو ٢٠٢١ تنشر بلادي تحليلا لمعطيات ٤٩٧ فردا يتوزعون/ن على ١٩٧ عائلة مصرية وعائلة سورية واحدة تم اعتقالهم و/أو سجنهم على مدى ثمانية سنوات من مارس ٢٠١٣ إلى فبراير ٢٠٢١. وتستغل بلادي هذا اليوم للتذكير بالوضعية لهشة للاسرة المصرية وما تتعرض له في أقبية سجون النظام المصري وللدعوة للنأي بأفراد الأسرة عن هذه الممارسات الظالمة واحترام مبدأ شخصية العقوبة.

## I- مقدمة

تعنى شخصية العقوبة إقتصار أذاها على شخص المسؤول/ة عن الجريمة ـ على فرضيّة إقترافها ـ فاعلا/ة كان أو شريكا/ة، فلا يتجاوز إلى غيره ممّن لم يتورطوا/ن في أي من مراحلها. بيد أن للنظام المصري العسكري رأيٌ آخر. فمنذ سنة ٢٠١٣، تم استحداث أسلوب تشفي جديد غاية تركيع كل الأصوات المعارضة وإلجام المزيد من الأفواه الحرة والناقدة، فلم يقتصر الزج بالسجون على المعارضين/ات والناقدين/ات لهذا النظام بل تجاوز ذلك بمراحل عديدة حيث امتدت أيدي القمع للأمهات والآباء والأبناء والبنات والأشقاء والشقيقات وفي بعض الأحيان حتى للأصدقاء والصديقات. وفي هذا الإطار تستعرض بلادي إحصائيات عن هذه العائلات منذ ٢٠١٣ وتنشرها في اليوم الدولي للأسر بغية تعزيز الوعي حول المسائل المتعلقة بهاته الأسر المصرية وزيادة المعرفة في ما يخص استقرارها.

وقد كانت الهيئة العامة للأمم المتحدة قد أقرت الإعلان عن يوم ١٥ مايو منذ عام ١٩٩٣[١] كيوم عالمي للاحتفال بالأسرة في جميع دول العالم وإبراز دورها في بناء المجتمع وفي تماسك الفرد داعية بذلك لدعم وتمكين الأسر الأقل حظا اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا.

## II- المنهجية

يرتكز هذا البحث على تحليل الأساليب الانتقاميّة المعتمدة من السلطة للتنكيل بالمعارضين/ات والنشطاء/ات السياسيين/ات والمدنيين/ات عن طريق الضغط عليهم/هن من خلال اعتقال أفراد من عائلاتهم/هن. واعتمدت بلادي تحليل المعطيات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والصحية المتاحة الخاصة بـ ٤٩٧ معتقلا/ة تم إيقافهم/هن و/أو سجنهم/هن منذ مارس ٢٠١٣ إلى فبراير ٢٠٢١ (تاريخ القبض).

تم جمع هذه المعطيات الكمية والكيفية على مدى ٤ سنوات استخدمت فيها بلادي عدة أدوات منها المقابلات المباشرة الشبه منظمة مع عائلات السجناء/ات أو مع محاميهم/هن ومحامياتهم/هن أو من خلال الوحدة القانونية بمنظمة بلادي إضافة لمصادر ثانوية غير مباشرة كمتابعة المواقع الصحفية والإخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي ومتابعات منظمات المجتمع المدني والبيانات الرصدية.

[١] الأمم المتحدة اليوم الدولي للأسر ١٥ أيار/مايو

قامت بلادي بتقييم جودة ودقّة البيانات التي تم جمعها باستعمال تقنية التدقيق الثلاثي وعدة نقاط تقييمية أثناء إدخال البيانات. تم ترميز البيانات وتحليلها عن طريق البرمجية الإحصائية SPSS.[٢] كما تم تحليل خصائص المعتقلين/ات المرضى/ات عن طريق الإحصاءات الوصفية وتحليل المتغيرات النوعية والكمية مستعملين الإختبارات الملائمة كما تقتضي العلوم الاحصائية: t-student test, ANOVA, Khi2-, Exact Test of Fisher مع دلالة إحصائية للقيمة P<0.05.[٣]

# III- النتائج

## - اولا: الاعتقال والسجن مصير عائلات بأكملها !

رصدت بلادي إعتقال مجموع ١٩٨ اسرة ضمن حملات إعتقال الأسر منذ ٢٠١٣ الى ٢٠٢١، حيث نالت سنة ٢٠٢٠ أكبر نسبة من الاعتقالات تزامنا مع أحداث ٢٠ سبتمبر تلتها سنوات ٢٠١٧ و٢٠١٨ إثر حملات مداهمات منزلية واستجوابات لأقارب المعارضين/ت وذلك على ما يبدو للضغط على ذويهم لتسليم أنفسهم/ن.مما يجعل استهداف المنظومة الاسرية امرا واضحا وجليا ويبين الرسم البياني التالي توزيع نسب الاعتقالات حسب السنوات.

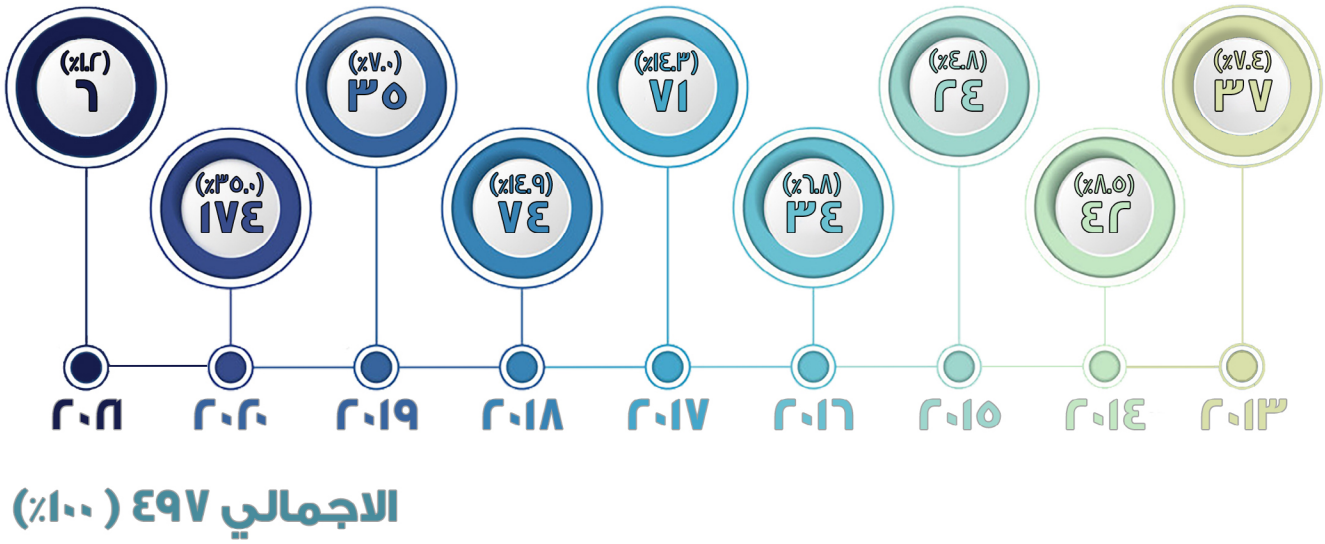


[٢] Statistical Package for Social Sciences software (Version 25, SPSS, Inc, USA)

[٣] إذا كانت القيمة الاحصائية P أقل من المستوى الدلالي (٠،٠٥)، نستنتج أن العلاقة ذات دلالة إحصائية وأن هناك علاقة خطية بين المتغيرين

## - ثانيا : خريطة الأسر المعتقلة

رصدت بلادي ان اغلب افراد الاسر المقبوض عليهم/ن مقيمون/ات بمحافظة القاهرة بنسبة ٢٦٪ بالإضافة الى ٢٠ محافظة أخرى كما تبين الخريطة أدناه (٢٨٨ معتقلا/ة من مجموع الأفراد المقبوض عليهم أماكن إقامتهم معلومة).

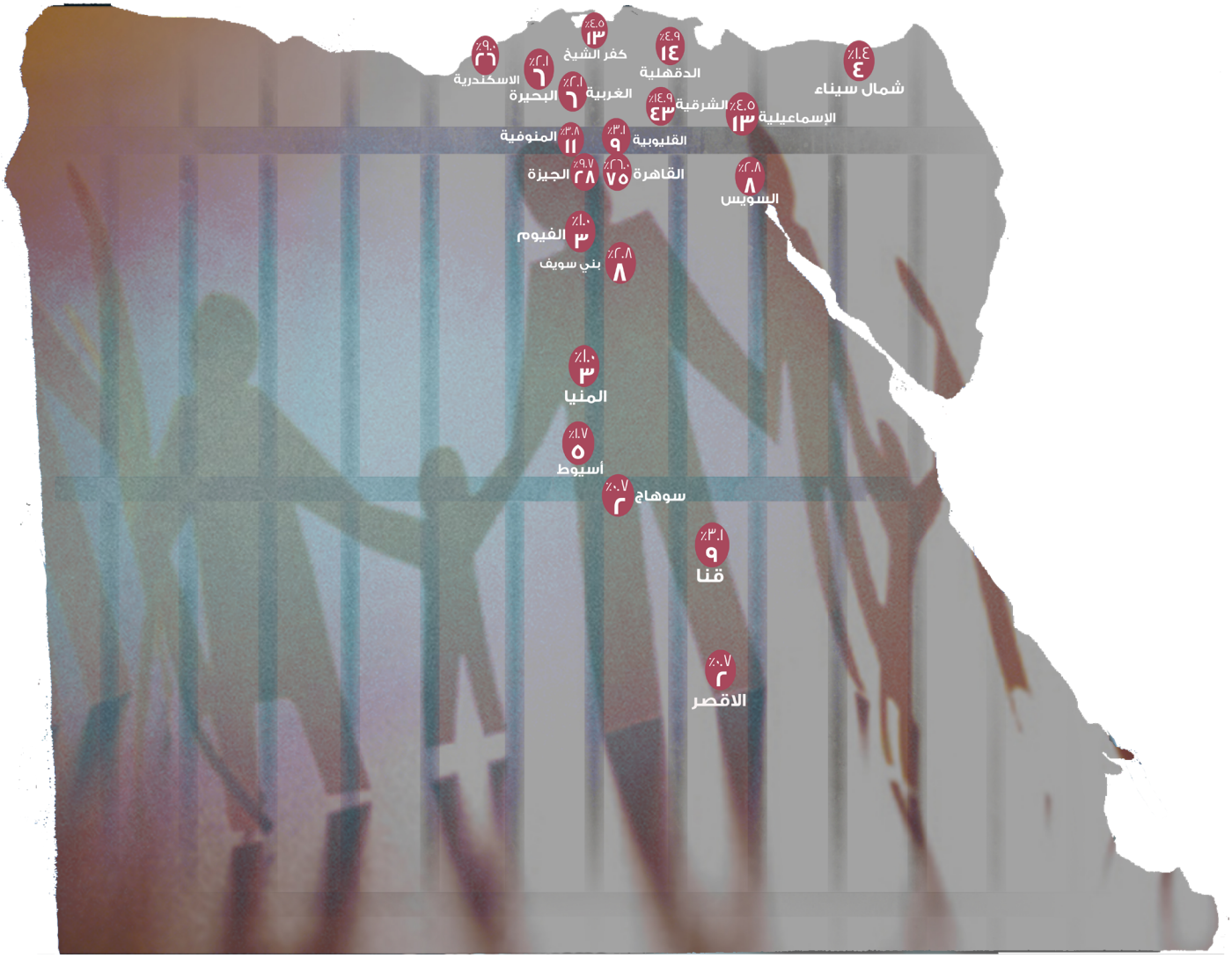

## - ثالثا: إعتقالات بالجملة للأسر بما فيها المسنون/ات والرضع!

يخلق النظام المصري بيئة سياسية من التضييق الأمني الخانق للحريات الفردية والعامة. حيث لا يتوانَ عن مصادرة ابسط حقوق الانسان في التعبير الحر عن الرأي والمشاركة السلمية في النشاط السياسي لتزج بالمئات بل بالآلاف منهم/هن في السجون عائلات وأفرادًا دون أدنى تقدير لأعمارهم/هن. حيث بلغ معدل أعمار الأفراد المعتقلين/ات بين الأسر في هذه الدراسة، ٢٨,٤ سنة تتروح بين السنة الواحدة ل٧٠ سنة. ومثلت فئة الشباب/ات (من ١٩ ل٣٥ سنة) ٤٣,٤٪ من المجموع. ويبرز الرسم البياني التالي توزع أعمار الأفراد المعتقلين/ات في الأسر التي تم رصدها في هذه الدراسة.

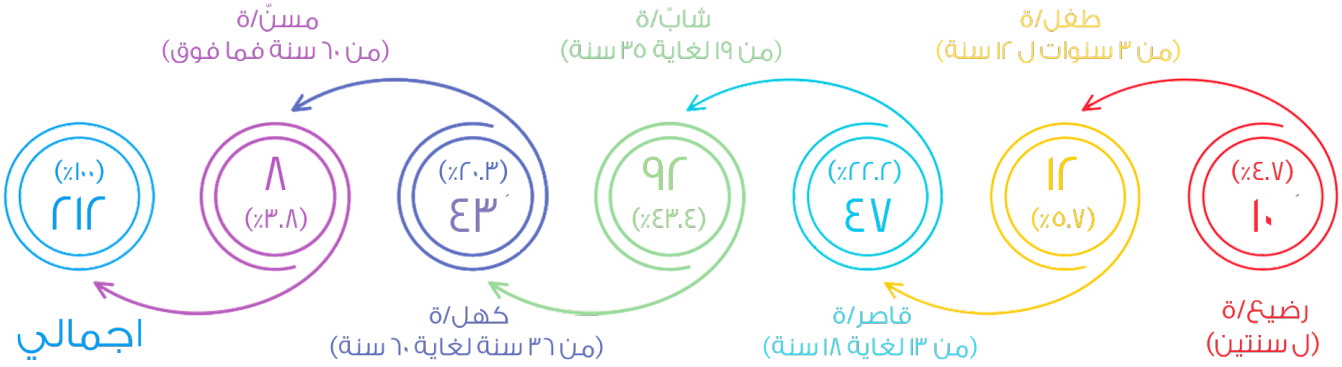


## - رابعا: حملات انتقامية للسلطات المصرية تشمل كل أفراد الأسرة وحتى الأصدقاء

لم يستثن النظام المصري أحدا من حملات الاعتقالات والاستهداف الممنهج للأسر كورقة ضغط على ذويهم لاجبارهم/هن على الصمت في بلد سلب فيه الحق في كل أشكال التعبير. وقد رصدت بلادي أنه من مجموع ٣٢٤ معتقلا/ة نعلم درجة قرابتهم/هن وجنسهم/هن، تم القبض على ٣٧ أبًا (١١,٤٪) و٣٣ (١٠,١٪) أمًا و٤٢ (١٢,٩٪) ابنةً و٧١ (٢١,٩٪) ابنًا و٥٥ (١٦,٩٪) أخًا و١٩ (٥,٨٪) أختًا بالإضافة ل٢٠ (٦,١٪) زوجًا و٢٢ (٦,٧٪) زوجةً و١٤ (٤,٣٪) قريبًا و١١ (٣,٣٪) قريبةً كما يظهر الرسم البياني التالي.

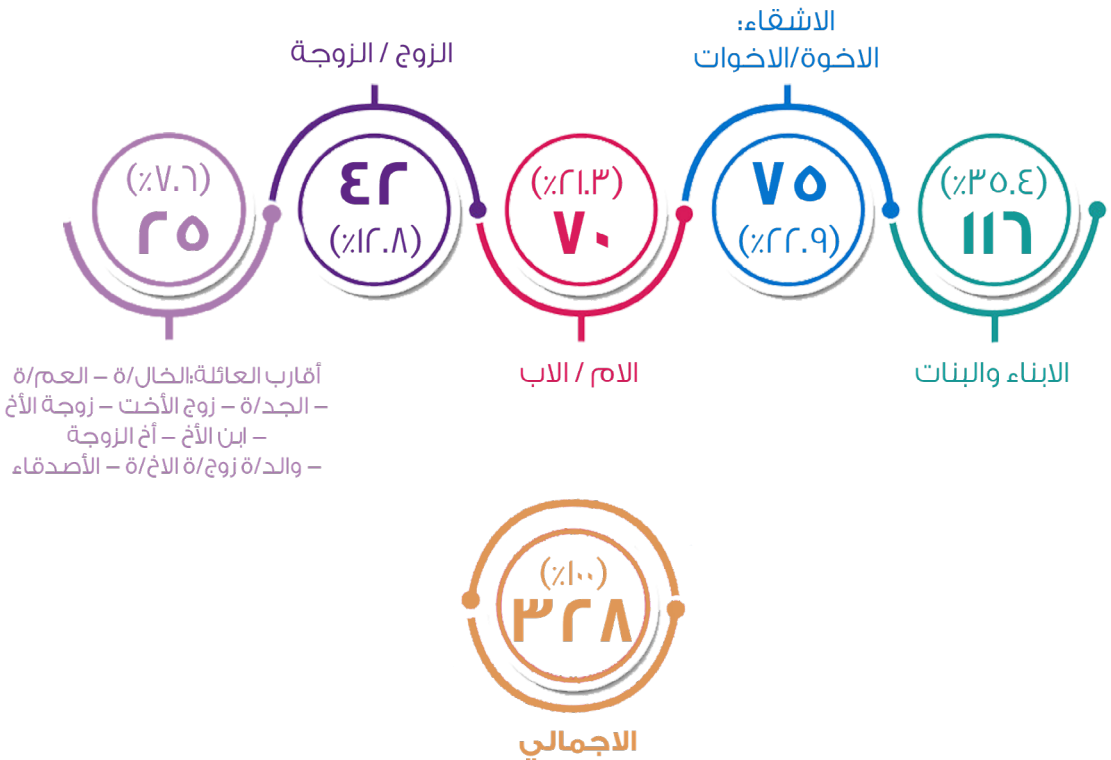

## - خامسا: اعتقالات تعسفية تشمل الجميع دون استثناء

رصدت بلادي أن من مجموع ١٨١ معتقلا/ة الذين/اللاتي نعلم دراستهم/هن أو عملهم/هن، ٦٧ (٣٧٪) طالبا/ة و٤٥ (٢٤,٩٪) عاملا/ة (عامل/ة موظف/ة حكومي/ مهندس/ة بائع/ة تقني بشركة / كيميائي / تاجر / نجار / نقاش / مقاول / رجل أمن) بالإضافة ل١٥ (٨,٣٪) مدرسا/ة و١١ (٦,١٪) عاملا/ة بالمجال الحقوقي (محامي/ة مصور/ة صحفي/ة مذيع/ة ناشط/ة حقوقي) و١٣ (٧,٢٪) عاملا/ة بالمجال الصحي بين أطباء وكوادر شبه طبية.

## - سادسا: اتهامات جاهزة للتلفيق

لا يتوانَ النظام المصري عن تكديس التهم جزافا فنجد أن عدد الاتهامات في القضية الواحدة يصل في أغلب القضايا الى ٥ تهم ويظهر الرسم البياني التالي سلسلة الاتهامات الجاهزة وعدد المرات التي تم فيها توجيهها للأسر في هذه الدراسة.

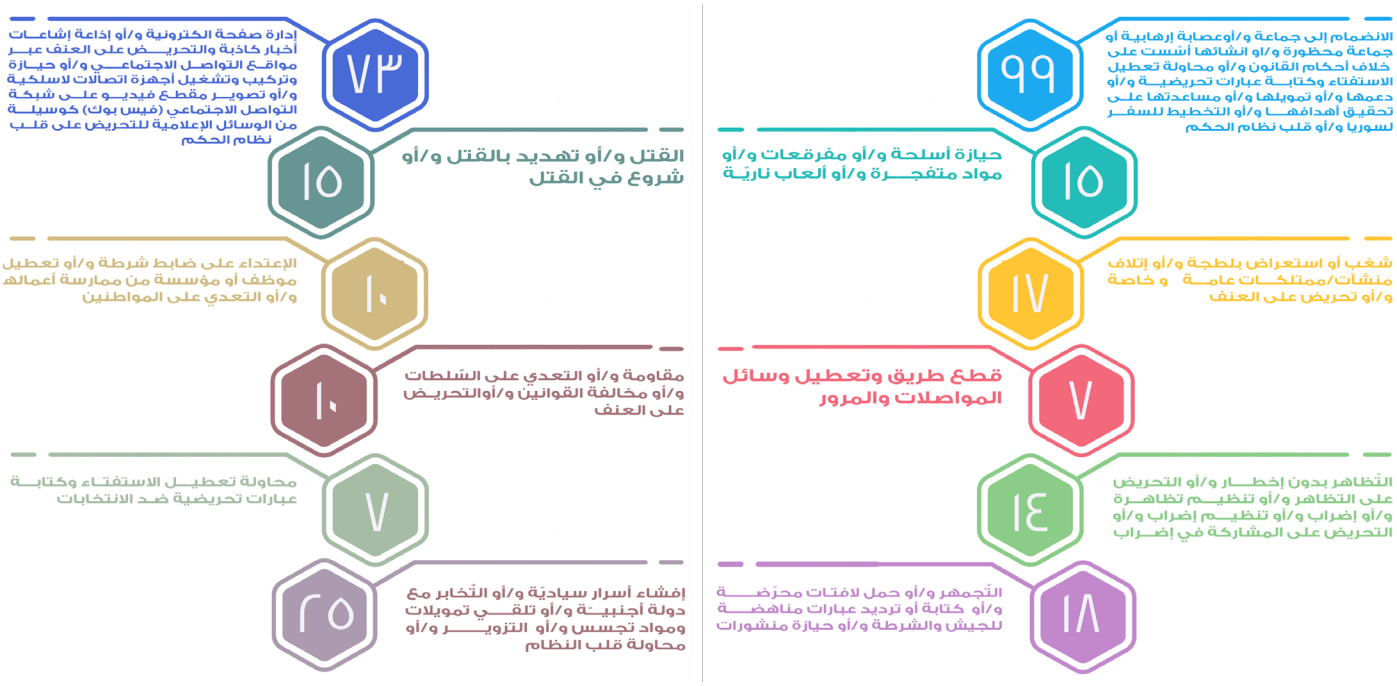


## - سابعا: حقوق الإنسان المصري: صورة قاتمة

تعمد السلطات المصرية على اتباع نمط ممنهج في حرمان هذه الأسر من أولويات الرعاية الجسدية والنفسية حيث تفتقر أماكن الاحتجاز لأبسط إمكانيات الحياة الكريمة. ورصدت بلادي أن ١٦٦ فردا من مجموع المعتقلين/ت ضمن هذه الأسر تعرضوا/ن للإخفاء القسري وبلغت فترة الإخفاء في أقصاها ٧١٤ يوما دون احتساب يوم الظهور.

بالإضافة للإخفاء القسري، شملت الانتهاكات ضروبا مختلفة من العنف المسلط على هذه الأسر بتعريضهم/هن لانتهاكات الحقوق التالية:

**تلبية الحاجيات البيولوجية الأساسية** (المنع من التريض/ الأكل ـ التعيين / المياه / دخول الحمام) في ٨ حالات.

**الحق في التعليم/العمل** (المنع من الدراسة أو من العمل) في ٣ حالات.

**الحق في الصحة** في ١٤ حالةً من خلال التعرض للإهمال الصحي المتعمد عبر المنع من إدخال الأدوية ورفض زيارة الطبيب داخل السجن أو خارجه.

**الحق في عدم التعرض للتعذيب والممارسات المهينة**: شمل أشكالا شتى من العنف الجسدي من ضمنه التعدي بالضرب / الصفع / السحل/ شد وتمزيق أو حلق الشّعر / الضرب المبرح/ الركل/ الكدمات / إطفاء السجائر في مناطق من الجسم / الصعق بالكهرباء في ٣٢ حالةً، ١٨ (٥٦,٢٪) منهم نساء.
كما تعرض/ت ١٨ معتقلا/ة للإرهاب النفسي متمثلا في التهديد بالاعتداء الجنسي أو الاغتصاب والسب والتحرش اللفظي والاهانة وتوجيه عبارات محطة من الكرامة إضافة لجعله/ا يسمع أو يشاهد تعذيب شخص آخر في بعض الأحيان من العائلة المقربة.

**الحق في التمثيل القانوني**: رصدت بلادي حسب تجريد المعتقلين/ت من حقهم/ن القانوني في العرض على النيابة والتحقيق بحضور محامي في ٩ حالات.

### - ثامنا: ظاهرة التدوير تمادت للقاصرات!

تعرضت فتاتين قاصرتين ضمن حملات استهداف الأسر إلى ما يسمى بالتدوير على ذمة قضية أخرى نخص بالذكر الفتاة إسراء حسن سيد أحمد. إسراء كانت تبلغ ١٤ سنة حين اعتقالها في ٥ يناير ٢٠١٤ مع اثنين من أقاربها من أمام عيادة طب أسنان الجامعة القديمة بالإسماعيلية لمجرد أنهن منتقبات ليجدن انفسهن امام جملة من الاتهامات أبرزها المشاركة في تظاهرات والتحريض على العنف، وتكدير الأمن العام ومخالفة قانون التظاهر وتعطيل الدستور. أما وقد انقضت فترة حبسها، اجهضت السلطات آمالها بالخروج من السجن بتدويرها عبر ضمها في قضيتين آخرتين.

## IV- حكايات مصرية

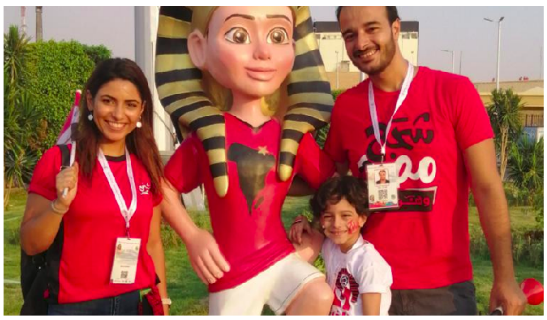

**عائلة سولافة مجدي:** صحفية مصرية ألقي القبض عليها وزوجها في نوفمبر ٢٠١٩ على ذمة القضية رقم ٤٨٨ لسنة ٢٠١٩، حصر أمن دولة عليا. لتجد نفسها في مواجهة قائمة من التهم أبرزها مشاركة جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة. تم إيداعها سجن القناطر حيث تعرضت للضرب والتعذيب. جاء الافراج على سولافة و زوجها بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٢١ بعد نشر فيديو قصير لنجلهما خالد بمناسبة شهر رمضان، وهو ما تفاعل معه الكثير من رواد مواقع التواصل الاجتماعي.

**عائلة عائشة خيرت الشاطر:** كانت عائشة تبلغ ٣٩ سنة عندما اعتقلت مع زوجها في ١ نوفمبر ٢٠١٨. وتم عرضها على نيابة أمن الدولة العليا في ٢١ نوفمبر ٢٠١٨. يذكر أنه تم احتجازها رهن الحبس الاحتياطي مع توجيه تهمة الانضمام الى جماعة ارهابية ولم تنته معاناتها بل شدد النظام في حدة الانتهاكات الموجهة لها من خلال تعرضها للإخفاء القسري والضرب المبرح والصعق بالكهرباء مع تعرضها للحبس الانفرادي لمدة عام ونصف في ظروف غير آدمية. نشير الى أن عائشة تعاني من مشاكل صحية خطيرة ما يجعل حياتها في خطر شديد.

**عائلة أسماء علي روبي:** ألقي القبض عليها في ٨ أبريل من سنة ٢٠١٤ رفقة نجلها عمر خالد الحداد الذي يبلغ من العمر ٨ سنوات لإجبار الأب على تسليم نفسه للسلطات الأمنية. نشير إلى أنه وقع احتجازهم بقسم النزهة دون توجيه تهم لهما.

## V- توصيات بلادي

استنادا لما سبق ذكره، تناشد بلادي الدولة المصرية بمجموعة توصيات عاجلة وأساسية

**- توصي منظمة بلادي بمراجعة القوانين المقيدة للحريات المتعارضة مع الدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية أهمها حرية الرأي والتعبير.**

**- تدعو منظمة بلادي الى الاقرار والاعتراف باستخدام الاخفاء القسري والتعذيب والسعي للقضاء عليهم. والعمل على القطع معهما عبر تأهيل الناجين/ات وجبر الضرر لهم/هن ولعائلاتهم/هن ومحاسبة المتورطين/ات بهما.**

**- الافراج فورا عن العائلات المحتجزة وأفرادها الذين واللاتي لم يتورطوا/ن في أي جرائم والنأي بالعائلات المصرية عن ممارسات العصور الوسطى والتأكيد على احترام مبدأ شخصية العقوبة سواء من الجانب التشريعي أو التنفيذي.**

**- العمل الجاد على تحسين البيئة السجنية بما يسمح بحفظ صحة وكرامة الإنسان.**

**- تعديل الإطار القانوني والتنفيذي الذي يسمح بكيل التهم واحترام مبدأ شخصية العقوبات والتدرج بها وعدم الزج بالمواطنين/ت وراء القضبان جزافا.**

**- السماح للأقارب بإدخال مواد النظافة الأساسية للحماية من الأمراض المتفشية خاصة في ظل تواصل تفشي جائحة كورونا في السجون المصرية.**

**- تدعو بلادي الى الغاء الفحوصات على أساس النوع الاجتماعي (فحص العذرية، الفحص الشرجي...) وتجريم الاعتداءات الجنسية المتكررة لانتزاع الاعترافات عنوة من المساجين/ت.**

**- تفعيل القوانين الحامية للحقوق والحريات العامة بما فيها حرية الصحافة والنشر وحرية التعبير وحمايتها بكل الأشكال الممكنة.**

**- السماح لمنظمات المجتمع المدني المصرية للعمل مع العائلات المتضررة والدخول للسجون لمساعدة الضحايا/الناجين/ات وتأهيل أفرادها الذين/اللاتي تم التنكيل بأفرادها وتفعيل دوره الرقابي.**

# VI- خاتمة

شنت السلطات المصرية حملة قمع غير مسبوقة للمعارضين/ت وطاردت ناقدي/ت النظام الحالي عبر قمع الحقوق والحريات الفردية كالحق في التجمع السلمي وحرية التعبير. ولم يقتصر تأثير هذه السياسة على الافراد فقط بل استخدم النظام سياسة العقاب الجماعي بحق المعارضين/ت وعائلاتهم/ن كوسيلة للتنكيل وتكميم الأفواه المنتقدة. ولحين كتابة هذا التقرير، مازالت السلطات متمادية في قمعها بحق عائلة المعتقل عبد الرحمن شويخ الذي أكد مؤخرا في رسالة مسربة إضرابه عن الطعام احتجاجاً على تعرضه للتعذيب والاعتداء الجنسي في سجن المنيا شديد الحراسة عبر اعتقال أفراد من عائلته (أبوه وأمه وأخته) إثر رسالة مصورة لوالدته، طالبت فيها بإنقاذ حياة ابنها من التعذيب.